الوفاق الدولي للعمال والشعوب
eit.ilc@fr.oleane.com

# اجتماع اللجنة الدولية للاتصال وتبادل المعلومات
# باريس – يومي 08 و 09 يونيو 2018 –
# مقترحات وخلاصات

**بمشاركة 55 مندوبا من 33 بلدا ( من بين 42 بلدا كان متوقعا حضورها، كما هو مبين في الإطار رفقته)، تأسست في باريس، يومي 8 و 9 يونيو 2018، اللجنة الدولية للاتصال وتبادل المعلومات، مثلما تم الاتفاق على ذلك خلال الندوة العالمية المفتوحة التاسعة للوفاق الدولي للعمال والشعوب، المنعقدة في الجزائر العاصمة من 8 إلى 10 دجنبر 2017. وقد انعقد هذا اللقاء الأول التأسيسي بناء على الدعوة الموجهة من قبل تنسيقية الوفاق الدولي للعمال والشعوب، التي تم تعيينها سنة 2010 خلال انعقاد الندوة العالمية المفتوحة الثامنة، والمجتمعة عشية التئام اللجنة الدولية للاتصال وتبادل المعلومات، يوم 7 يونيو. ويأتي هذا اللقاء في وقت تكتسي فيه النقاشات التي بدأناها في الجزائر العاصمة أهمية خاصة.**

لقد بدأت نتائج المنعطف الذي مثله انتخاب ترامب رئيسا لأمريكا تتجسد على أرض الواقع على نحو مروع.
فالحرب الاقتصادية التي يشنها ترامب في محاولة لفك الخناق الذي يفكك قواعد الاقتصاد الأمريكي نفسها، تحت ضغط أزمة النظام العالمي للإمبريالية، أخذت في تحطيم كامل جهاز حفظ النظام العالمي الذي أقيم عقب نهاية الحرب العالمية الثانية.
وترامب، بمبرر «إعادة توازن» العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، يمارس ضغطا لا يطاق على «حلفائه الأوربيين»، وكذا «حلفائه الأسيويين»، كوريا الجنوبية واليابان.
وهو بنقضه الاتفاق النووي الموقع مع إيران، فإنه يحرم ليس فقط الشركات المتعددة الجنسيات الأوربية من سوق حيوية بالنسبة لها، كما أنه لا يهدد فقط الأبناك التي ستخرق قرار منع التجارة مع إيران بالإفلاس، بل إنه بذلك يزعزع نظام التحالفات بأكمله في الشرق الأوسط، والذي زعزعته أصلا الحرب في سوريا. وبزيادته من مستوى الضغط العسكري على إيران، فإن ترامب يجند إلى جانبه الأنظمة الملكية في الخليج ويوكل لها مهمة تولي سحق الشعب الفلسطيني إلى جانب إسرائيل.

- **في هذا السياق** من الحرب الاقتصادية العاصفة، يدور صراع غير مسبوق بين الإمبريالية الأمريكية ومنافسيها حول السيطرة على المواد الأولية.

فعملية إعادة توزيع مناطق النفوذ مستعِرة، خصوصا في القارة الإفريقية حيث تخلف «الحرب الاقتصادية» حروبا حقيقية مفتعلة تُنعِش صناعة الأسلحة، وتُخلف الملايين من اللاجئين الذين تحاول الإمبريالية أن تؤلب ضدهم شعوب البلدان التي يلجأون إليها.
يتطلب الرأسمال معدلات استغلال تتعارض ووجود المكتسبات التي انتزعتها الطبقة العاملة في البلدان الإمبريالية، وكذا الطبقة العاملة والشعوب الخاضعة للهيمنة الإمبريالية في إطار كفاحها من أجل التحرر الوطني.

- **يجب أن يختفي كل شيء :** قوانين الشغل، أنظمة التقاعد، أنظمة الصحة والتربية، إلخ. كل شيء ! في البلدان الإمبريالية، وبخضوعها للمتطلبات الجديدة للإمبريالية التي تعيش في أزمة، دخلت الأحزاب العمالية القديمة التي كانت تعيش – والمركزيات النقابية التي كانت لها نفوذ عليها – من تسيير هذه المكتسبات، في مسلسل انهيار وأضحت منبوذة من قبل العمال الذين تزعم الحديث باسمهم.

وفي البلدان الخاضعة للهيمنة الإمبريالية، الأحزاب والحركات التي جسدت لعقود من الزمن توق الشعوب إلى السيادة الوطنية، والتي سعت إلى مجاراة متطلبات الرجعية الإمبريالية، دخلت هي أيضا في أزمة.

مع ذلك، توجد في بعض الدول أحزاب عمالية جماهيرية أو مناهضة للإمبريالية، يجد العمال والشعوب أنفسهم فيها، وإن كانت هي كذلك تخترقها أزمة التمثيلية السياسية للطبقة العاملة، أو تعاني من عواقبها.

إن مسألة إعادة بناء تمثيليات سياسية حقيقية للطبقة العاملة مطروحة بحدة على المستوى العالمي. طبعا، هذا السعي إلى إعادة البناء يأخذ بعين الاعتبار تاريخ وتقاليد الحركة العمالية في كل بلد على حدة، وطبيعة كل منها.

ثمة فضاء سياسي رحب ينبعث. لكن هذا الفضاء لا يخلو من التناقضات. وكيف لا يكون كذلك في ظل وضع يجري فيه استعراض وتقييم تجارب غاية في التنوع ؟

- **في أوربا،** وفي الوقت الذي تنتظر الطبقة العاملة، بديهيا، معارك هائلة، يبدو من الضروري تبادل الآراء على أساس تجارب بعضنا البعض. هكذا انعقد صباح يوم 8 يونيو لقاء لوفود أربعة عشر بلدا أوربيا تم التأكيد خلاله، من بين مسائل أخرى، على أن : « *الأزمة السياسية التي تشهدها إيطاليا، والتي تزعزع الهيكل الهش لمؤسسات الاتحاد الأوربي، ليست عبارة عن قصف رعد في سماء هادئة. بل هي التعبير الإيطالي عن حركة «الرفض» العريضة التي تنتصب في كامل أوروبا ضد سياسات الإصلاحات المضادة المفروضة من قبل الرأسمال المالي عن طريق الاتحاد الأوروبي. وهي تندرج في إطار سلسلة الأحداث السياسية التي هزت حديثا السلطة في كل من بريطانيا ( الخروج من الاتحاد الأوروبي)، وفرنسا (انتخاب ماكرون)، وألمانيا ( انهيار الحزب الاشتراكي الديمقراطي) و إسبانيا... وهو «رفض» يتوسع ويتقوى في أوروبا بأكملها، وبالتالي فهو يهمنا جميعا.*

*إن انقلاب الشعب الإيطالي نحو أقصى اليمين المتطرف لا يضاهيه تحول شعوب أوروبا الشرقية التي أدت الثمن باهظا بدخولها إلى الاتحاد الأوروبي، والتي تكبدت خمسة وعشرين سنة من سياسات التقويم الهيكلي*».

- **وفي إفريقيا،** تطرح بحدة مسألة الكفاح من أجل السيادة الوطنية في مواجهة النهب الخارجي، والتدخلات العسكرية الإمبريالية، وإملاءات صندوق النقد الدولي.

فالأنظمة السياسية القائمة، وبما في ذلك في حالة التناوب، تطبق السياسة المفروضة عليها من قبل القوى والمؤسسات الإمبريالية، وهو ما يهدد بقاء شعوب هذه القارة، كما يهدد بقاء أبسط المكتسبات والحريات.

وفي حين تنحدر القارة بأكملها نحو الفوضى، فإن حركة المقاومة تتسع في صفوف الطبقة العاملة، وفي أوساط الشباب، وفي كل الشرائح المستغَلة.

وهذا يبرز ضرورة فتح المناضلين والمنظمات المنخرطة في هذه المعارك النقاش بشأن الاستراتيجية السياسية الواجب اتباعها لكسب سيادتهم الوطنية الكاملة، وبناء تمثيلية سياسية حقيقية للعمال والشرائح(الفئات) المضطهَدة.

- **في أمريكا اللاتينية،** المنطقة التي لطالما اعتبرتها الإمبريالية «مجالها الخاص» تجلت مقاومة العمال والشعوب المضطهَدَة للضغوطات التي يمارسها ترامب من أجل تفكيك أمم المنطقة في فنزويلا من خلال إعادة انتخاب نيكولاس مادورو رئيسا، في سياق يطبعه الحصار وتخريب الاقتصاد الفنزويلي لإثارة الفوضى وتبرير عملية تدخل أجنبي.
- **هذه المقاومة تتجلى أيضا في البرازيل،** حيث وبعد مرور عامين على عملية الانقلاب الموالية للإمبريالية، وفي حين يقبع لولا في السجن منذ شهرين- وهو اعتقال سياسي-، أعلن حزب العمال رسميا، يوم 8 يونيو، ترشيح لولا للرئاسة، وذلك كوسيلة لمركزة نضال العمال والشرائح الشعبية لإلغاء التدابير المتخذة من طرف الانقلابيين ضد حقوقهم ومكتسباتهم، وضد السيادة الوطنية.

- **وفي فلسطين،** أسبوعا تلو أسبوع، تؤكد حركة مسيرة العودة الكبرى للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والتي تشكلت في إطار لجان شعبية، عزمها، والذي يجسد عزم الشعب الفلسطيني قاطبة، على الكفاح في سبيل التحرر الوطني. داخل دولة الفصل العنصري(الأبارتهايد)، في غزة، وفي عدة مناطق من الضفة الغربية، تتعالى نفس الشعارات من داخل المظاهرات : نحن شعب واحد، دمنا واحد، مصيرنا واحد، نريد العودة إلى ديارنا !

وكما هو الشأن في العالم بأسره، تطرح في فلسطين مسألة العقبات التي تواجه حركة التعبئة ضد الاضطهاد وسياسة الإمبريالية، خاصة تلك التي ينصبها أولئك الذين تربطهم علاقة بفخ اتفاقيات أوسلو.

- **على المستوى العالمي،** ما يُفزِع ممثلي الرأسمال المالي هو الموجة العارمة المندفعة في كل القارات، حيث ينخرط ملايين البشر في المعركة من أجل التكتل بمعية منظماتهم الطبقية لهزم السياسة المدمِّرة لكل المكتسبات السياسية والاجتماعية التي تم انتزاعها عقب الحرب العالمية الثانية أو في إطار الاستقلال الوطني للبلدان.

وكيفما يكن تقييمنا للوضع، فإن أولى تجليات هذا الاستعداد للمقاومة، وذلك في بلداننا جميعها، وعلى نحو يخص كل بلد على حدة، هو انهيار الأحزاب القديمة التي كانت تاريخيا تدعي الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وعن الديمقراطية، والتي أصبحت مرفوضة بسبب خضوعها لمتطلبات الرأسمال المالي، مع كل ما استتبع هذا الخضوع من عواقب على الحركة النقابية.

وهذا الانهيار في حد ذاته لا يفتح مخرجا سياسيا يخدم مصالح الجماهير الكادحة والديمقراطية.

- كل ذلك يطرح مسألة إعادة بناء تمثيلية سياسية حقيقية للطبقة العاملة، تعمل على تجميع الطبقة العاملة كطبقة في إطار وحدة منظماتها الطبقية في مواجهة الرأسمال المالي والحكومات التي تمثله، وذلك على أساس القطيعة التامة مع سياسة مرافقة السياسة الرأسمالية.

وقد خلصت اللجنة الدولية للاتصال وتبادل المعلومات إلى ضرورة متابعة وتعميق تبادل المعلومات أكثر من أي وقت مضى، باستدماج المكانة الخاصة التي تحتلها الأحزاب والنقابات في كل بلد، وذلك من أجل تقاسم التجارب القائمة في بلداننا.

- إن هذا الإعلان المصادق عليه من طرف اللجنة الدولية للاتصال وتبادل المعلومات هو بمثابة مساهمة في النقاش الضروري للتقدم في طريق حل أزمة التمثيلية السياسية للطبقة العاملة.

لذلك فإننا نقترح نشر هذه الوثيقة لتعميق النقاش في كل بلد من بلداننا، وتوسيعه على الصعيد الدولي، وهو ما من شأنه أن يشكل أفضل جواز سفر للتواصل مع جميع التكتلات من أجل إعادة بناء الأسس السياسية لتمثيلية سياسية حقيقية للطبقة العاملة.

## 55 مندوبا من 33 بلدا حضروا الاجتماع

- الجزائر، ألمانيا، أزانيا، البنين، بيلاروسيا، البرازيل، بوركينافاصو، الكاميرون، الكونغو، الكوت ديفوار، جيبوتي، إسبانيا، روسيا، فرنسا، الغابون، غامبيا، بريطانيا، غوادالوب، غينيا، هايتي، إيطاليا، ليتوانيا، لبنان، مالي، المغرب، المارتنيك، المكسيك، النيجر، فلسطين، البرتغال، رومانيا، رواندا، السينغال، صربيا، السويد، سويسرا، التشاد، الطوغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، فنزويلا.
- تغيب مندوبو البرازيل وغامبيا وغينيا وهايتي و مالي والمغرب والمكسيك والتشاد وتونس لأسباب متعلقة بعدم التمكن من الحصول على التأشيرة أو لالتزامات نقابية.